

أثر تطبيق نظم الرقابة الداخلية على الأداء المؤسسي: دراسة ميدانية على المنظمات
الحكومية في مدينة الرياض

إعداد الطالب/محمد فهد حمود المروتي

إشراف/
د.الفیصل عبد الحمید
د.فايز جراد

العام الدراسي:

2026

المقدمة

شكل تطور البحث العلمي في القرن الحادي والعشرين تحدياً معرفياً وأخلاقياً في آنٍ معاً، إذ لم يعد كافياً أن يمتلك الباحث الأدوات المنهجية اللازمة لإنجاز دراسته، بل صار لازماً عليه أن يستوعب الإطار القيمي الذي يُوطّر هذه الأدوات ويؤجّه استخدامها. ومن هنا برزت أخلاقيات البحث العلمي بوصفها حقلاً معرفياً قائماً بذاته، يدرس القواعد التي تحكم ممارسة الباحث ويحلّل المعضلات التي تواجهه أثناء عمله الميداني.

ويذهب نيومان (Neuman, 2014) إلى أن أخلاقيات البحث تُمثّل "نظاماً متكاملًا من الالتزامات يتحملها الباحث تجاه المشاركين في دراسته، وتجاه المجتمع العلمي، وتجاه المجتمع الذي يعيش فيه، بحيث يضمن أن ممارسته البحثية تُؤدّ منفعة دون أن تُسبب ضرراً". ويكمل ساندروز وزملاؤه (Saunders, Lewis, & Thornhill, 2019) هذا التعريف بقولهم إن أخلاقيات البحث "تتعلق بالملاءمة بين سلوك الباحث وحقوق من يتأثرون بعمله، سواء كانوا مشاركين أم منظمات أم مجتمعات". أما الصاوي (2014) فيرى أن أخلاقيات البحث في السياق العربي "تجمع بين القيم العالمية للبحث العلمي والقيم الإسلامية المتعلقة بالأمانة والصدق والمسؤولية، فلا تنفصل القيمة المنهجية عن القيمة الأخلاقية في الممارسة البحثية الرصينة".

وتزداد أهمية هذه الأخلاقيات في البحوث التي تتناول المؤسسات الحكومية، حيث تتقاطع المعلومات الإدارية مع الاعتبارات السياسية والاقتصادية، وحيث قد تكشف نتائج البحث عن جوانب قصور أو تطوير في الأداء المؤسسي. فالباحث في هذا السياق لا يتعامل مع بيانات مجردة، بل مع منظومة بشرية وتنظيمية مركّبة، تتداخل فيها مصالح الموظفين بمصالح المؤسسات، وتتقاطع فيها سلطة المعلومة بمسؤولية الإفصاح.

ويسعى هذا التقرير إلى تحقيق هدف مزدوج: من جهة استعراض الإطار الأخلاقي للبحث العلمي بصورته المعاصرة، ومن جهة أخرى تطبيق هذا الإطار على دراسة "تقييم أثر تطبيق نظم الرقابة الداخلية على الأداء المؤسسي في المنظمات الحكومية بمدينة الرياض". وهو موضوع بحثي يستلزم التعامل بحرص شديد مع بيانات مؤسسية حساسة، ومع موظفين قد يخشون من تبعات إجاباتهم على مساراتهم الوظيفية. ومن ثَمَّ، فإن نجاح هذا البحث لا يُقاس بدقة منهجيته فحسب، بل بمدى التزامه بالمعايير الأخلاقية التي تحمي المشاركين وتُعزّز موثوقية النتائج.

أهمية أخلاقيات البحث العلمي

تنبثق أهمية أخلاقيات البحث العلمي من طبيعة العلاقة المركّبة التي تربط الباحث بثلاثة أطراف رئيسية: المشاركين في الدراسة، والمجتمع العلمي، والمجتمع المستفيد من نتائج البحث. وكل طرف من هذه الأطراف له حقوق ومصالح يجب أن تُحترم وتُصان، ولا يتحقق ذلك إلا عبر منظومة أخلاقية واضحة تُنظّم هذه العلاقات.

أول هذه الأبعاد يتعلق بصون كرامة المشاركين، إذ يُشير ساندروز وزملاؤه (Saunders et al., 2019) إلى أن البحث الذي يتعامل مع موظفي القطاع الحكومي يضع المشاركين في موقف خاص، لأن إجاباتهم قد تنطوي على نقد لجهات عملهم أو لرؤسائهم، مما يجعلهم عرضة لتبعات وظيفية في حال تسرّبت هذه الإجابات. ومن

ثم فإن الالتزام الأخلاقي ليس خياراً بل ضرورة لحماية هؤلاء المشاركين وضمان حقهم في التعبير الحر دون خوف.

وثاني الأبعاد يتعلق بجودة المعرفة المنتجة. فالباحث الذي يفتقر إلى الالتزام الأخلاقي يُنتج معرفة مشوهة، إما لأن المشاركين قدّموا إجابات مجاملة خشية تبعات الإفصاح، أو لأن الباحث تحيّز لنتائج معينة، أو لأن البيانات تعرّضت لتعديل غير معلن. ويؤكد نيومان (Neuman, 2014) أن الأخلاقيات تُمثّل ضمانة جوهرية لصلاحية البحث الداخلية والخارجية، فالنتائج الموثوقة لا تُولد إلا في بيئة بحثية أخلاقية.

وثالث الأبعاد يتعلق بالأثر المجتمعي. ففي البحوث المتعلقة بالمؤسسات الحكومية، تتحول النتائج عادةً إلى مدخلات لقرارات إصلاحية أو سياسات تنظيمية تمس حياة المواطنين بشكل مباشر. ومن ثم، فإن أي تشويه للبيانات أو تحيز في التحليل قد يؤدي إلى توصيات خاطئة تنعكس على ملايين المستفيدين من الخدمات الحكومية. وقد أبرزت أزمات إدارية كثيرة في تاريخ القطاع العام حول العالم كيف يمكن لبحوث منحازة أو ناقصة الأخلاقيات أن تُسهم في تكريس أنماط إدارية فاشلة لسنوات طويلة قبل أن يُكشف خللها.

ورابع الأبعاد يتعلق ببناء الثقة بين القطاع الأكاديمي والقطاع الحكومي. فالمؤسسات الحكومية كثيراً ما تتحفظ على التعاون مع الباحثين خوفاً من إساءة استخدام البيانات أو من نشر معلومات قد تُضر بسمعتها. ولا يمكن كسر هذا التحفظ إلا عبر تراكم تجارب بحثية ملتزمة أخلاقياً، تُثبت للمؤسسات أن التعاون مع الباحثين لا يُهدد مصالحها بل يُسهم في تطويرها.

وخامس الأبعاد يتعلق بحماية الباحث نفسه. فالباحث الذي يتجاوز الضوابط الأخلاقية يُعرّض نفسه لمساءلة أكاديمية ومهنية وقانونية، وقد يفقد درجته العلمية أو موقعه الأكاديمي. وفي المقابل، فإن الباحث الملتزم أخلاقياً يبني سمعة علمية رصينة تُفتح له معها أبواب النشر في الدوريات المرموقة، وفرص التعاون البحثي الدولي.

المبادئ الأساسية لأخلاقيات البحث العلمي

تستند أخلاقيات البحث إلى منظومة مبادئ متكاملة، كل مبدأ منها يُمثّل ركيزة لا غنى عنها في بناء بحث رصين. وفيما يلي تفصيل لأبرز هذه المبادئ مع تعريف مختصر وأمثلة تطبيقية مستمدة من سياق الدراسة الحالية.

أولاً: الأمانة العلمية. تُمثّل الأمانة العلمية الالتزام بنقل المعلومات كما وردت في مصادرها الأصلية، مع التوثيق الدقيق لكل اقتباس واعتراف صريح بإسهامات الآخرين الفكرية. (Saunders et al., 2019) فالأمانة لا تقتصر على تجنب نسخ النصوص الحرفية، بل تمتد إلى الاعتراف بكل فكرة استلهمها الباحث من غيره، حتى لو أعاد صياغتها بأسلوبه الخاص. مثال تطبيقي في سياق دراسة الرقابة الداخلية: عند الاستشهاد بنموذج COSO الذي يُحدد مكونات الرقابة الداخلية الخمسة (بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والاتصال، أنشطة المراقبة)، يجب على الباحث ذكر المصدر الأصلي الصادر عن لجنة المنظمات الراعية لجمعية تريديواي (Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission [COSO], 2013)، وعدم نسب الإطار لنفسه أو لأي مرجع ثانوي قد يكون استشهد به.

ثانياً: النزاهة. تتمثل النزاهة في صدق الباحث وشفافيته في كافة مراحل البحث، بدءاً من تصميم الأدوات وانتهاءً بنشر النتائج. (Neuman, 2014) ولا تقتصر النزاهة على تجنب الكذب الصريح، بل تشمل الإفصاح الكامل عن جميع جوانب البحث، حتى تلك التي قد تُضعف من قوته الظاهرية. مثال: إذا واجه الباحث صعوبة في الوصول إلى عينة كافية من الموظفين الحكوميين، أو إذا اعتذرت بعض الجهات عن المشاركة، فالنزاهة تقتضي الإفصاح عن ذلك ضمن محددات الدراسة، لا إخفاؤه أو التحايل عليه. وكذلك إذا اكتشف الباحث خطأً في تحليله بعد إنجازه، فالنزاهة تستوجب تصحيحه حتى لو أدى ذلك إلى تغيير النتائج النهائية.

ثالثاً: الموضوعية. تعني الموضوعية التجرد من الانحياز الشخصي والمؤسسي، والتعامل مع البيانات بحياد علمي. ويُشير الصاوي (2014) إلى أن الموضوعية تتطلب أن "يضع الباحث قناعاته الشخصية جانباً عند التعامل مع البيانات، وأن يكون مستعداً لتغيير فرضياته في ضوء ما تكشفه النتائج". مثال: عند تقييم نظم الرقابة في جهة حكومية يعمل بها أحد أقارب الباحث، فالموضوعية تستوجب إما استبعاد هذه الجهة من العينة أو الإفصاح عن العلاقة وضمان مراجعة محايدة للنتائج المتعلقة بها. كما تستوجب الموضوعية تجنب الاستنتاجات المتسرعة، فإذا أظهرت الدراسة فروقاً بين جهتين حكوميتين، فلا يكفي ملاحظة الفرق، بل يجب البحث في أسبابه الفعلية قبل إصدار أحكام قيمية.

رابعاً: السرية. تُمثل السرية حماية هوية المشاركين والبيانات الحساسة من أي إفصاح غير مصرح به. وتكتسب السرية في دراسة المؤسسات الحكومية أهمية مضاعفة لأن المشاركين كثيراً ما يقدمون معلومات قد تُخرجهم وظيفياً لو نُسبت إليهم. مثال تطبيقي: عدم ذكر اسم الوزارة أو الإدارة التي ظهرت فيها مؤشرات ضعف في الرقابة الداخلية، والاكتفاء بترميز الجهات على شكل (جهة أ، جهة ب، جهة ج)، مع تجنب أي تفاصيل قد تُمكن القارئ من الاستدلال على الجهة المقصودة، كالإشارة إلى حجمها أو طبيعة نشاطها بشكل دقيق.

خامساً: الموافقة المستنيرة. تستلزم الموافقة المستنيرة الحصول على موافقة واعية من المشاركين بعد إطلاعهم على تفاصيل البحث الجوهرية. ويُؤكد بريمان وبيبل (Bryman & Bell, 2015) أن الموافقة لا تكون صحيحة إلا إذا كانت مبنية على فهم كامل لطبيعة البحث ومخاطره المحتملة، وعلى إرادة حرة لا يشوبها أي ضغط. مثال: تقديم نموذج موافقة مكتوب لكل موظف حكومي يشارك في الاستبانة، يوضح أهداف الدراسة وآلية استخدام البيانات وحقه في الانسحاب دون أي تبعات. ويُشترط ألا يكون هذا النموذج صورياً، بل أن يُعطى المشارك وقتاً كافياً لقراءته وفهمه، مع إتاحة الفرصة له لطرح أي استفسارات قبل التوقيع.

وإلى جانب هذه المبادئ الخمسة، تُضاف مبادئ مكملة كمبدأ "عدم الإيذاء" الذي يلزم الباحث بعدم تعريض المشاركين لأي ضرر مادي أو معنوي، ومبدأ "تعظيم المنفعة" الذي يستوجب أن يُؤدّ البحث منفعة تتجاوز أعباءه. وتتكامل هذه المبادئ جميعاً لتُشكّل ضميراً مهنياً يضبط سلوك الباحث في كل مرحلة.

القضايا الأخلاقية في البحث العلمي

تواجه البحوث الإدارية، ولا سيما تلك التي تتناول القطاع الحكومي، جملة من القضايا الأخلاقية الشائكة التي يجب على الباحث الوعي بها والتعامل معها بحرص. وفيما يلي عرض لأبرز هذه القضايا مع أمثلة توضيحية.

القضية الأولى: الانتحال العلمي. يُعدّ الانتحال من أكثر القضايا الأخلاقية انتشاراً في البيئات الأكاديمية، ويُعرّفه ساندروز وزملاؤه (Saunders et al., 2019) بأنه "استخدام أفكار أو كلمات أو إنتاج فكري للآخرين دون الاعتراف الواضح بمصدرها". ويأخذ الانتحال صوراً متعددة، منها: النسخ الحرفي (نقل النص دون توثيق)، وإعادة الصياغة المخفية (تغيير صياغة النص مع الإبقاء على فكرته دون توثيق)، والترجمة من لغة أخرى (نقل نص أجنبي مترجماً دون الإشارة إلى مصدره)، والانتحال الذاتي (إعادة استخدام الباحث لأعماله السابقة دون الإشارة إليها). مثال واقعي: قيام باحث بترجمة فصل من دراسة أجنبية حول الرقابة الداخلية ودمجه في بحثه دون الإشارة إلى المصدر، وهو سلوك يتعارض مع الأمانة العلمية وقد يؤدي إلى سحب الدرجة العلمية في حال اكتشافه عبر برامج الكشف عن الانتحال.

القضية الثانية: تزوير البيانات. يحدث التزوير عبر اختلاق أو تعديل النتائج بشكل غير مشروع. ويُميز بريمان وبيل (Bryman & Bell, 2015) بين الاختلاق (إنتاج بيانات لم تُجمع فعلياً) والتحريف (تعديل البيانات الحقيقية لخدمة غايات معينة). مثال افتراضي: لو أظهرت الاستبانة أن 45% فقط من الموظفين يرون أن نظم الرقابة الداخلية في جهاتهم فعّالة، ثم عدّل الباحث الرقم إلى 75% ليتوافق مع فرضيته المسبقة بفعالية هذه النظم، فإن ذلك يُعدّ تحريفاً صريحاً يستوجب المساءلة المهنية. ومن أخطر صور التزوير ما يُعرف بـ"التزوير الانتقائي"، حيث يحذف الباحث البيانات التي لا تدعم فرضيته ويُبقي على البيانات الداعمة، ثم يُقدّم النتائج باعتبارها تمثيلاً صادقاً للواقع.

القضية الثالثة: التحيز. يتجلى التحيز بأشكال متعددة، منها انحياز العينة (Selection Bias) الذي يحدث حين لا تُمثّل العينة المجتمع المدروس تمثيلاً صادقاً، وانحياز التأكيد (Confirmation Bias) الذي يحدث حين يبحث الباحث عن النتائج التي تدعم فرضيته متجاهلاً ما يخالفها، وانحياز المُجيب (Respondent Bias) الذي يحدث حين تتأثر إجابات المشاركين بطريقة طرح الأسئلة. مثال: اقتصار استبانة دراسة الرقابة الداخلية على المديرين والمشرفين دون الموظفين التنفيذيين، مما يُعطي صورة أحادية الجانب عن واقع نظم الرقابة. فالمديرون قد يميلون إلى تقديم صورة إيجابية لأنظمة وضعوها بأنفسهم، بينما الموظفون التنفيذيون أقدر على رصد الثغرات اليومية في تطبيق هذه الأنظمة.

القضية الرابعة: انتهاك الخصوصية. يحدث انتهاك الخصوصية حين تُكشف معلومات شخصية أو وظيفية للمشاركين دون موافقتهم، أو حين تُستخدم بياناتهم لأغراض غير تلك التي وافقوا عليها. مثال: نشر بيانات تفصيلية تُمكن من تحديد هوية موظف معين أعطى إجابات نقدية حول رؤسائه أو جهة عمله، مما قد يُعرّضه لمشكلات وظيفية أو علاقات متوترة في بيئة العمل. ويدخل في هذا الباب أيضاً تتبع المشاركين بعد البحث، أو الاحتفاظ ببياناتهم لفترة تتجاوز ما اتفق عليه، أو مشاركة بياناتهم مع أطراف ثالثة دون إذنهم.

القضية الخامسة: تضارب المصالح. يتجلى تضارب المصالح حين يكون للباحث ارتباط مالي أو مهني أو شخصي بالجهة المدروسة، مما قد يُؤثر على حياده. مثال: لو كان الباحث موظفاً في إحدى الجهات الحكومية المشمولة بالدراسة، فقد يميل لاوعياً إلى إبراز إيجابيات جهته أو إخفاء سلبياتها، حتى دون قصد منه. وكذلك لو كان الباحث يتلقى تمويلاً من جهة استشارية تُقدّم خدمات تطوير الرقابة الداخلية للقطاع الحكومي، فقد

تتعارض مصلحته المالية مع موضوعية البحث. ومعالجة هذه القضية تتطلب الإفصاح الكامل عن جميع هذه العلاقات منذ بداية البحث.

القضية السادسة: التأليف غير المستحق. تظهر هذه القضية حين تُضاف أسماء أشخاص لم يُسهموا فعلياً في البحث (Honorary Authorship)، أو حين تُحذف أسماء مُسهمين حقيقيين. (Ghost Authorship) ومثل هذه الممارسات تُشوّه الاعتراف العلمي وتُعطي صورة مغلوطة عن المسؤولية البحثية. ولمعالجة هذه القضية، تشترط معظم الدوريات العلمية اليوم تقديم بيان توضيحي بمساهمة كل مؤلف في البحث.

القواعد واللوائح المنظمة لأخلاقيات البحث

تتنوع القواعد واللوائح التي تنظم أخلاقيات البحث العلمي على مستويات عدة، بدءاً من القواعد الدولية وانتهاءً بالضوابط الجامعية المحلية. وتشكّل هذه القواعد مجتمعةً منظومة متكاملة تحمي العملية البحثية وتُعزّز جودتها.

أولاً: لجان أخلاقيات البحث المؤسسية. يُمثّل هذه اللجان، المعروفة بـ Institutional Review Boards (IRBs) في النموذج الأمريكي، أو Research Ethics Committees (RECs) في النموذج البريطاني، الجهة الرسمية المسؤولة عن مراجعة البروتوكولات البحثية قبل تنفيذها. (Saunders et al., 2019) وفي الجامعات السعودية، توجد لجان مماثلة تتولى مراجعة بروتوكولات البحوث الميدانية والتأكد من توافر ضمانات حماية المشاركين. وتُراجع هذه اللجان عناصر عدة، منها: ملاءمة الأهداف البحثية، مناسبة أدوات جمع البيانات، نموذج الموافقة المستنيرة، آليات حفظ السرية، طبيعة المخاطر المحتملة على المشاركين، وآلية إدارة هذه المخاطر.

ثانياً: دليل APA السابع. يُمثّل دليل جمعية علم النفس الأمريكية (American Psychological Association, 2020) في طبعته السابعة الصادرة عام 2020 المرجعية الأبرز في توثيق المصادر وأسلوب الكتابة الأكاديمية في العلوم الاجتماعية والإدارية. ويُقدّم الدليل قواعد دقيقة للاستشهاد بالمراجع وعرض النتائج، إلى جانب توجيهات شاملة حول الكتابة بأسلوب يحترم التنوع ويتجنب التحيز اللغوي. ومن مزايا الطبعة السابعة تبسيطها لقواعد الاستشهاد وإدراجها لإرشادات متعلقة بالمصادر الإلكترونية الحديثة.

ثالثاً: المراجعيات الدولية للنزاهة البحثية. يُمثّل إعلان سنغافورة للنزاهة البحثية الصادر عام 2010 إطاراً دولياً يُحدد مسؤوليات الباحث الأخلاقية، ويستند إلى أربعة مبادئ: الصدق في جميع جوانب البحث، المسؤولية في تنفيذه، الاحترام المهني في التعامل مع الزملاء والمشاركين، والإدارة الجيدة للموارد البحثية. كما يُشكّل تقرير بلمونت الأمريكي الصادر عام 1979 مرجعية تاريخية مهمة، إذ أرسى ثلاثة مبادئ أساسية لحماية المشاركين في البحوث: احترام الأشخاص، والإحسان، والعدالة.

رابعاً: المراجعيات المتخصصة في الإدارة العامة والرقابة. يُمثّل إطار COSO للرقابة الداخلية (COSO, 2013) مرجعاً عالمياً معتمداً في تقييم نظم الرقابة، وقد طُوّر هذا الإطار في صورته الأخيرة عام 2013 ليشمل سبعة عشر مبدأً موزعة على المكونات الخمسة للرقابة. كما تُسهم منظمة الإنتوساي (INTOSAI) الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية في إصدار معايير دولية للرقابة على القطاع الحكومي، تُمثّل مرجعاً للباحثين في هذا المجال.

خامساً: الضوابط الوطنية في المملكة العربية السعودية. أصدرت هيئة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية (كاكست) ضوابط أخلاقية للبحث العلمي تشمل مختلف التخصصات، وتُلزم بها مراكز البحث والجامعات المتعاونة معها. كما تُصدر الهيئة العامة للإحصاء وهيئة الرقابة ومكافحة الفساد (نزاهة) ضوابط للوصول إلى البيانات الحكومية لأغراض البحث، تُحدد آليات الإفصاح والاستخدام المسموح به.

سادساً: لوائح الجامعات السعودية. تُصدر الجامعات السعودية لوائح داخلية تنظم البحث العلمي فيها، تتضمن آليات لمراجعة البروتوكولات وضمان الالتزام الأخلاقي، إلى جانب لجان متخصصة للنظر في الشكاوى الأخلاقية. وتؤدي هذه اللوائح دوراً مهماً في تكوين ثقافة بحثية تحترم القيم العلمية وتُعززها.

إن هذه الأطر مجتمعة تُسهم في خلق بيئة بحثية منضبطة تحمي حقوق جميع الأطراف وتُعزز جودة الإنتاج العلمي، وتُحقق التوازن بين حرية البحث ومتطلبات حماية المشاركين والمجتمع.

التطبيق العملي على موضوع البحث

يتمحور البحث الحالي حول "تقييم أثر تطبيق نظم الرقابة الداخلية على الأداء المؤسسي في المنظمات الحكومية بمدينة الرياض"، ويستلزم تطبيق المبادئ الأخلاقية على هذا الموضوع تحليلاً دقيقاً يتجاوز العرض النظري إلى الممارسة الفعلية. وفيما يلي تفصيل لكيفية تطبيق كل مبدأ أخلاقي على المراحل المختلفة من هذه الدراسة.

أولاً: استراتيجية جمع البيانات وضمان مشروعيتها. سيعتمد الباحث على ثلاث أدوات متكاملة لجمع البيانات. الأداة الأولى هي استبانة موجهة لعينة من الموظفين والمديرين العاملين في عدد من الجهات الحكومية في مدينة الرياض، بحيث تُغطي العينة قطاعات متنوعة كالتعليم والصحة والخدمات البلدية، لضمان تمثيل صادق لتنوع الإدارة الحكومية. والأداة الثانية هي مقابلات معمقة مع رؤساء وحدات المراجعة الداخلية في هذه الجهات، باعتبارهم الفاعلين الرئيسيين في تطبيق نظم الرقابة. والأداة الثالثة هي مراجعة وثائقية للقرارات الرقابية المنشورة والقابلة للوصول العام. وقبل الشروع في تنفيذ أي من هذه الأدوات، سيجرّص الباحث على الحصول على التصاريح الرسمية اللازمة، عبر التواصل المباشر مع الجهات المعنية وتقديم بروتوكول البحث الكامل للمراجعة. كما سيتم تجنب طلب أي معلومات تتعلق بحالات فساد فردية أو بيانات مالية سرية، والتركيز على الجوانب النظامية والإجرائية لنظم الرقابة الداخلية، وفق منهجية البحث المختلط الذي يجمع بين الكمي والكيفي وفقاً لما يُوصي به ساندروز وزملاؤه (Saunders et al., 2019).

ثانياً: ضمان السرية وحماية البيانات. ستُعالج البيانات بأقصى درجات السرية، عبر إجراءات متعددة المستويات. على مستوى الأفراد، ستُجمع البيانات بشكل مجهول الهوية ما أمكن، ولن تُسجل أسماء المشاركين على الاستبانات. وعلى مستوى الجهات، ستُستبدل أسماء الجهات الحكومية برموز (جهة 1، جهة 2، جهة 3)، وستُحجب أي معلومات قد تكشف هوية المشاركين أو جهاتهم بشكل غير مباشر، كالإشارة إلى موقع جغرافي محدد أو حجم جهة فريد يُمكن استنتاجه. وعلى مستوى التخزين، ستُحفظ البيانات في ملفات إلكترونية محمية بكلمات مرور قوية، ولن يصل إليها سوى الباحث والمشرفين المعتمدين. وستُتلف الاستبانات الورقية بعد إدخال بياناتها رقمياً وفق إجراءات الإتلاف الآمن، بينما تُحفظ البيانات الإلكترونية لمدة خمس سنوات وفق توصيات APA ثم تُمحي نهائياً.

ثالثاً: تطبيق الموافقة المستنيرة. سيُرفق بكل استبانة نموذج موافقة شامل يتضمن عناصر متعددة. أولاً: عنوان البحث وأهدافه بلغة واضحة بعيدة عن المصطلحات الأكاديمية المعقدة. ثانياً: اسم الباحث والمُشرفين وبيانات التواصل معهم. ثالثاً: طبيعة المعلومات المطلوبة من المشارك ومدى حساسيتها. رابعاً: الوقت المتوقع للمشاركة، والذي يُقدَّر بحوالي 15-20 دقيقة للاستبانة. خامساً: تأكيد طوعية المشاركة وأنها لا ترتبط بأي تقييم وظيفي. سادساً: حق الانسحاب في أي وقت دون أي تبعات أو الحاجة لتقديم تبريرات. سابعاً: آلية استخدام البيانات والاستفادة منها أكاديمياً. ثامناً: ضمانات حفظ السرية والإجراءات المتبعة لذلك. ولن يُسمح بإدراج أي استبانة لم يُوقَّع صاحبها على هذا النموذج، مما يضمن أن المشاركة قائمة على فهم واع وإرادة حرة.

رابعاً: المخاطر المحتملة وآليات إدارتها. يُحلّل الباحث المخاطر المحتملة بشكل تفصيلي، ويضع آليات للحد منها. الخطر الأبرز هو خوف الموظفين من التبعات الوظيفية في حال أبدوا انتقاداً لنظم الرقابة في جهاتهم، فقد يخشى الموظف من أن نقده قد يصل إلى رؤسائه. ولمعالجة هذا الخطر، سَتُوزَّع الاستبانات إلكترونياً عبر روابط مجهولة الهوية لا تُسجِّل عناوين IP أو أي معلومات تعريفية، وستؤكد المقدمة أن النتائج تُعرض بشكل تجميعي دون أي إشارة فردية. وثاني المخاطر هو احتمال إساءة استخدام النتائج سياسياً أو إدارياً، حيث قد تُستخدم نتائج البحث لتسويغ قرارات تنظيمية معينة. ولمعالجة هذا الخطر، سيحرص الباحث على صياغة التوصيات بشكل بناء يركّز على التطوير لا على الإدانة، ويُقدِّمها في سياقها التحليلي الكامل. وثالث المخاطر هو احتمال تسرّب البيانات الخام إلى أطراف ثالثة، وللمحد منه سَتُطبَّق إجراءات الأمن السيبراني المعتمدة، ولن تُشارك البيانات الخام مع أي طرف خارج فريق البحث.

خامساً: ضمان الموضوعية في التحليل والعرض. سيلتزم الباحث بعرض جميع النتائج بصدق، بما فيها تلك التي قد تُظهر فجوات بين النظرية والتطبيق في نظم الرقابة الحكومية. وستُستخدم أساليب إحصائية معيارية مثل تحليل الانحدار المتعدد ومعامل الارتباط واختبارات الفروق، مع توضيح كامل لخطوات التحليل بحيث يُمكن لمُباحث آخر تكرار الدراسة والوصول إلى نتائج مماثلة. كما سيُستعان بمُحكِّمين خارجيين لمراجعة منهجية التحليل قبل اعتماد النتائج، وذلك تطبيقاً لمبدأ الشفافية المنهجية. وفي حال ظهور نتائج مفاجئة تخالف الفرضيات، سيُعرض ذلك بصراحة ويُحلَّل أسبابه دون محاولة لإخفائه أو تبريره.

سادساً: الإفصاح عن تضارب المصالح. سيُفصح الباحث في بداية الدراسة عن طبيعته علاقته بالقطاع الحكومي، سواء كانت علاقة وظيفية حالية أو سابقة، أو علاقة استشارية، أو حتى علاقات عائلية مع أشخاص في مواقع مؤثرة في الجهات المدروسة. وفي حال عدم وجود أي علاقة، سيُذكر ذلك صراحة لتعزيز شفافية البحث. كما سيلتزم بعدم قبول أي تمويل من جهات قد تتأثر بنتائج البحث، وإذا اضطر إلى قبول تمويل، فسيفصح عنه بالكامل ويوضح آليات الحفاظ على استقلاليته العلمية.

سابعاً: الأمانة في توثيق المراجع. ستُوثَّق جميع المصادر وفق نظام APA السابع (American Psychological Association, 2020)، مع الإشارة الواضحة لكل اقتباس سواء كان مباشراً أم غير مباشر. وسيُستخدم برنامج Turnitin للتأكد من أصالة النص قبل التسليم. كما سيحرص الباحث على تنوع المصادر، بحيث تتضمن مراجع عربية وأجنبية حديثة، تُغطّي مختلف جوانب الموضوع وتعكس التطورات الحديثة في حقل الرقابة الداخلية والإدارة العامة.

ثامناً: المسؤولية المجتمعية للبحث. يُؤمن الباحث أن البحث في المؤسسات الحكومية يحمل مسؤولية مجتمعية مضاعفة، لأن نتائجه قد تنعكس على جودة الخدمات المقدمة لملايين المواطنين. ولذلك سيجرّص على صياغة التوصيات بشكل يخدم تطوير نظم الرقابة الداخلية، ويُسهم في تعزيز كفاءة الأداء الحكومي، بما ينسجم مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في الحوكمة والشفافية. كما سيتوفر التزام بتقديم نسخة من ملخص النتائج للجهات المشاركة، بحيث تستفيد منها في تطوير ممارساتها الداخلية.

إن هذا التطبيق المتكامل للمبادئ الأخلاقية يعكس وعي الباحث بأن جودة البحث لا تُقاس فقط بدقة منهجيته، بل بمدى التزامه بالقيم الأخلاقية التي تجعل من نتائجه إسهاماً حقيقياً في تطوير الأداء الحكومي. فكل خطوة من خطوات هذا البحث، من تصميم الاستبانة إلى تحليل المقابلات إلى عرض النتائج، تُمثّل فرصة لتجسيد القيم الأخلاقية لا مجرد التزام شكلي بالمتطلبات.

الخاتمة

خلص هذا التقرير إلى أن أخلاقيات البحث العلمي تُمثّل ركيزة أساسية لا يمكن للبحث الأكاديمي الجاد أن يستغني عنها. وقد استعرض التقرير المفهوم والأهمية، ثم انتقل إلى المبادئ الأساسية كالأمانة والنزاهة والموضوعية والسرية والموافقة المستنيرة، وعرض القضايا الإشكالية كالانتحال والتزوير والتحيّز وانتهاك الخصوصية وتضارب المصالح والتأليف غير المستحق، وانتهى بالقواعد المنظمة محلياً ودولياً.

وقد تبين أن أخلاقيات البحث ليست مجرد قواعد شكلية تُستوفى لإرضاء لجان المراجعة، بل هي ضمير علمي يضبط ممارسة الباحث في كل مرحلة، ويؤثّر على جودة المعرفة المُنتجة وعلى موثوقيتها أمام المجتمع العلمي والمجتمع المستفيد. كما تبين أن الالتزام الأخلاقي لا يتعارض مع حرية البحث، بل يُعزّزها ويحميها، فالباحث الذي يحترم حقوق المشاركين والمجتمع يكتسب شرعية أكبر وأثراً أعمق.

وفي ضوء التطبيق على دراسة "تقييم أثر نظم الرقابة الداخلية على الأداء المؤسسي في المنظمات الحكومية بالرياض"، تبين أن البحث في القطاع الحكومي يتطلب التزاماً مضاعفاً بالأخلاقيات نظراً لطبيعة البيانات وحساسية المشاركين. فالموظفون الحكوميون قد يُعرّضون أنفسهم لمخاطر وظيفية لو شاركوا بصراحة في بحث يفقّر إلى ضمانات أخلاقية كافية، والجهات الحكومية قد تتحفظ على التعاون مع باحثين لا يلتزمون بقواعد السرية والمهنية.

ويؤكد الباحث التزامه التام بالمعايير الأخلاقية المستعرضة في جميع مراحل دراسته، من تصميم الأدوات إلى جمع البيانات إلى التحليل والعرض، تطلعاً إلى أن تُسهم نتائج بحثه في تطوير منظومة الرقابة الداخلية بما يُعزّز كفاءة الأداء الحكومي ويدعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 في الحوكمة والشفافية. ويوصي الباحث في ختام هذا التقرير بأن تُعزّز الجامعات السعودية الاهتمام بتدريس أخلاقيات البحث ضمن مقررات الدراسات العليا، وأن تُطوّر لجان أخلاقيات البحث قدراتها في مراجعة البحوث المتعلقة بالقطاع الحكومي، وأن يُدرج التدريب الأخلاقي ضمن البرامج التطويرية للباحثين الجدد، بما يُسهم في بناء جيل بحثي ملتزم بأرفع المعايير المهنية.

المراجع

الصاوي، علي. (2014). *أخلاقيات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية*. القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

American Psychological Association. (2020). *Publication manual of the American Psychological Association* (7th ed.). Washington, DC: American Psychological Association.

Bryman, A., & Bell, E. (2015). *Business research methods* (4th ed.). Oxford, UK: Oxford University Press.

Committee of Sponsoring Organizations of the Treadway Commission. (2013). *Internal control – Integrated framework: Executive summary*. Durham, NC: COSO.

Neuman, W. L. (2014). *Social research methods: Qualitative and quantitative approaches* (7th ed.). Harlow, UK: Pearson Education.

Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2019). *Research methods for business students* (8th ed.). Harlow, UK: Pearson Education.